حول مسألة تجديد كتابة تاريخ المغرب

مولود عشاق

مما لا جدال فيه أن مسألة تجديد تاريخ المغرب، وتخليصه من أَوحال النظرية الاستعمارية تقفز على الواجهة، وتتصدر قافلة البحث التاريخي من خلال نحت علامات استفهام جديدة، وسبك أسئلة مفتوحة/ هادئة، وتأسيس تقاليد منهجية ومفهومية جديدة تتوخى في صميمها وجوهرها وضع تاريخ المغرب على سكته الصحيحة.

ومما يزكي هذا الرأي ويدعمه تراكم عدد لا يستهان به من الأبحاث والدراسات التي تتقلب بين المسارات، وتلتمس اختراق دياجير المسكوت عنه، والطابو المقدس بخضخضة ميكانزماته وخلخلة مورفولوجيته، واستشفاف الثاوي الدفين بين طيات المتن المصدري.

إنها بلا شك ظاهرة صحية وطموحة أفرزتها رغبة الإقلاع بالبحث التاريخي والدفع بعجلته إلى الامام في أفق صياغة وبلورة ملامح كتابة تاريخية متميزة شديدة الإرتباط بنتوءات ومنحنيات الواقع المغربي.

بماذا نفسر ونعلل سر هذا التراكم الجنيني الذي يتحرى الوقوف على قدميه؟ هل هو تراكم أملته رغبة التأسيس والبناء؟ أم أن هذا التراكم تكمن تجلياته وتمظهراته في إزالة الاستعمار عن تاريخ المغرب وطرد فلول المتطفلين عليه ومن ثمة إقامة جسور جديدة بين الكتابة الاستعمارية والوطنية؟ كيف/ ومتى ابتدأ هذا التراكم الجنيني؟ هل ابتدأ من حيث انتهى التاريخ الاستعماري؟ أم أنه ابتدأ من حيث ابتدأ هذا الأخير؟ هل هذا

التراكم يغطي مختلف الحقب التاريخية أم أنه أنصبَّ بشكل عميق وكثيف على حقبة أو مرحلة تاريخية معينة؟ ما هي المقاييس المنهجية التي حظيت بنصيب الأسد ولماذا؟ أين يمكن موقعة البحث التاريخي المغربي ـ رغم أنه ما يزال في بداياته ـ ضمن صيرورة التيارات والانتاجات التي تحفل بها الساحة العالمية؟

إن المتتبع لحصيلة هذا التراكم النوعي والكيفي في مجرى ومسار التاريخ المغربي يستشف حقيقة لا غبار عليها هي أن قافلة البحث والعمل التاريخي سائرة نحو التبلور والتطور إذ أفرزت على السطح تشكيلة مركبة من المبادرات الجادة والمعقلنة تروم تأهيل البحث التاريخي وتعزيزه، وتبصير طريق المهتم لبعض القضايا الجديرة بالبذل والعطاء، وفي نفس الآن تحديد نوعية الصعوبات والعراقيل التي تجهض صيرورة البحث وتعمل على كبح مسيرته العلمية كخطوة أولى ثم ترسيخ البدائل العلمية والعملية كخطوة ثانية على محك هذا المنطلق تتوخى هذه المقالة في المقام الأولى إلقاء أضواء كاشفت على الحركة التاريخية المغربية منذ فجر الاستقلال إلى الآن، ولو أن القيام بهذه العملية محفوف بطابع المغامرة والمجازفة لأنه يستعصي ويتعذر جس نبضات هذه المرحلة وتمثلاتها. والخروج بتحصيل حاصل يشفي الغليل، ويحدد الإطار العملي لصيرورة البحث التاريخي.

اتسمت عملية الكتابة التاريخية خلال المراحل الأولى لفجر الاستقلال بطابع المحدودية وضيق الإنتاج وهزالته كمّاً وكيفاً وحكم ذلك يرجع بالأساس إلى محاولات الاستعمار لتعتيم الدراسات التاريخية واقصائها نتيجة الترابط العضوي بين «دراسة التاريخ ونمو الوعي الوطني»[1] على أن هذا لا يعني بالمرة غياب أي محاولة من نوعها في

---

(1) محمد منصور: الكتابة التاريخية بالمغرب خلال ثلاثين سنة (1956ـ 1986) ملاحظات عامة منشور ضمن البحث في: تاريخ المغرب حصيلة وتقويم، ص 17.

مجال الكتابة التاريخية بل هناك محاولات أولية دشن طريقها بعض زعماء الأحزاب السياسية ويتعلق الأمر في هذا الباب بالأستاذ علال الفاسي من خلال كتابه «الحركات الإستقلالية في المغرب العربي» حيث حاول فيه استعراض آراء وأفكار ارنست غوتيه Ernest Gautier التي ضمها كتابه Le passé de L'Afrique du Nord: les siecles obscures. Payot, Paris, 1937 وفي نفس الآن تحديد ضوابطها ومنطلقاتها الإديولوجية ومرتكزاتها «السافرة على التاريخ والمؤرخين المغاربة بدون سابق خبرة ولا دراية»[1].

أما الزعيم الثاني (عبد الله ابراهيم) فقد تناول بعض قضايا ومظاهر تاريخ المغرب ضمها كتابه «صمود وسط الإعصار محاولة لتفسير تاريخ المغرب». على أن السمة المميزة التي وسمت بميسمها ذهنية الزعيمين السياسيين هو غلبة وطغيان الحس الوطني على الحس التاريخي؛ ومن الجدير بالإشارة أيضاً أن هذه المرحلة تخللتها سلسلة من المقالات المنشورة بالجرائد الوطنية والدوريات والمجلات تلتمس من بعيد أو قريب تحرير تاريخ المغرب من الاسقاطات المجانية، وإبراز عيوب الأطروحة الإستعمارية من جهة ومن جهة ثانية الدعوة إلى قراءة الوثائق والنصوص المصدرية قراءة جديدة واعية. بيد أن الإرهاصات الأولية لكتابة تاريخ المغرب من زاوية مونوغرافية ستتبلور مع «الزاوية الدلائية» لصاحبها محمد حجي الذي يعزي إليه قصب السبق في وضع أسس ولبنات الإنطلاقة ولو أن المؤلف على حد تعبير عبد المجيد القدوري لم «يهتم بالهموم ولا بالإسئلة المنهجية»[2] التي ستنبلج تجلياتها وتمظهراتها مع صدور كتاب تاريخ المغرب لمجموعة من المؤلفين J. Brignon et autres: Histoire du Maroc. Paris/Casa: 1967 حيث يستنبط من ألياف

(1) إبراهيم بو طالب: البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي في الفترة الإستعمارية، حصيلة وتقويم، منشور ضمن البحث في تاريخ المغرب، ص 128.

(2) عبد المجيد القدوري: مساهمة البحث الجامعي في تاريخ المغرب السعدي ملاحظات أولية، منشور ضمن البحث في تاريخ المغرب، ص 66.

نسيجه التركيبي خيوط رؤية جديدة وطموحة تروم سبر أغوار التاريخ المغربي الذي يجأر بالشكوى من أوحال التخريجات الفضفاضة، والتعليقات العرجاء التي تفتقر إلى روح الحس التاريخي والتحليل الملموس للواقع الملموس، وفي ذات الآن رسم الخطوط العريضة لفلسفة التاريخ الجديد من خلال توجيه اهتمام المؤرخين المغاربة إلى «دراسة التحولات البطيئة للحضارات والتيارات الاقتصادية، والتلاقح في ميدان الأفكار والفنون أكثر من دراسة التاريخ السياسي أو تاريخ الأسر الحاكمة»[1].

وغني عن البيان أن الطابع المميز لهذه المرحلة يتمثل من جهة في تقييم تخريجات وتنظيرات ملغومة بالأحكام القبلية والأفكار المبيتة، ومن جهة ثانية التخطيط لتركيز انطلاقة جادة للابحاث التاريخية تأخذ بعين الاعتبار الواقع المغربي بمختلف اشكالياته ومعضلاته.

ان عملية التخطيط لمغربة الأبحاث التاريخية ستفرز على السطح كوكبة من المؤرخين المغاربة تجشمت عناء ومشقة التنقيب والحفر في تجاويف وأعماق التاريخ المغربي وفي ذات الآن فك الارتباط بل وإحداث قطيعة ابستمولوجية إن صح التعبير مع قنوات ومنطلقات الاسطوغرافية الاستعمارية والتقليدية، ويأتي على رأس الكوكبة المؤرخ عبد الله العروي الذي توج مرحلة السبعينات (1970) بمشروعه النقدي التركيبي Histoire du Maroc, essai de synthése متوخياً من ورائه وضع الاسطوغرافية الاستعمارية والتقليدية تحت مجهر التحقيق والمماحكة من خلال استجلاء مكوناتها وعناصرها الداخلية واستعراض اختلالاتها الشاذة وفي نفس الآن رسم استراتيجية بديلة لتجديد دراسة تاريخ المغرب، وتحريره من بوتقة الابتذالية والتحريفية إلى آفاق الديناميكية والشمولية ومن مستلزمات وشروط هذا التجديد:

---

(1) محمد منصور: نفس الموضوع والمرجع ص 18. نقلا عن: Brignon: Histoire du Maroc, P2.

- «خلق ذهنية معاصرة عند المؤرخين المغاربة وذلك بتوسيع وتعميم الدراسات المنهجية والإبستمولوجية.
- تأسيس مدرسة وطنية للحفريات تقوم بأعمال منظمة ومبرمجة تهم كل الفترات.
- إقرار دراسة اللهجات حسب توزيعها الجغرافي وتطورها الزماني.
- تعميق مستوى التعرف على الإلكترونيات»[1].

هذه إذن الشروط والمستلزمات العملية الكفيلة بنفض غبار الصمت، وإزالة كل أنواع الشطط والقلب المنهجي عن تاريخ المغرب وبلورة رؤية جديدة إلى مادة التاريخ وتتسع رقعة تجديد كتابة تاريخ المغرب وتتعزز بدراسات جرمان عياش الذي ساهم بقسط لا يستهان به في سبر منحنيات التاريخ المغربي من خلال تفكيكٍ لطلاسم الأرضية الأديولوجية المهلهلة التي تقف عليها الاسطوغرافية الاستعمارية كمؤشر أولي لفضح مقولاتها، ودحض منطلقاتها المحبوكة المؤسسة على منطق الازدواجية (سهل/ جبل/ مدينة/ قرية/ العرف/ الشرع... الخ).

بناءً على ذلك فإن تمشيط الأرضية من الألغام الاستعمارية، وبلورة ملامح كتابة تاريخية جديدة لن يتأتى حسب جرمان عياش German Ayache إلا باستغلال واستثمار الوثيقة التي يعتبرها المادة الخام لبناء تاريخ موضوعي لكن أي نوع من أنواع الوثائق يتعلق الأمر؟ هل يتعلق الأمر بالوثائق التي نسج خيوطها «عسكريون، وديبلوماسيون وتجار أجانب داخل المغرب ومن أجل أغراضهم»[2].

يسجل صاحب جذور حرب الريف في هذا الباب أن الوثيقة الأجنبية رغم قيمتها وأهميتها فإنها تفوح برائحة العنصرية، وتمور

---

(1) عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب، ص 20.

(2) جرمان عياش: دراسات في تاريخ المغرب، ص 34.

بالأحكام الفضفاضة العائمة إذ تكمن أهميتها وقيمتها فقط في تسليط الضوء على الجوانب التي ترتبط بحياة الأجانب بالمغرب. أما الوثائق التي لها الكلمة الفصل لارتياد مغلقات التاريخ المغربي وتطهير مسالكه من كل أشكال الطمس والتشويه فتتمثل في الوثائق الوطنية التي تعكس بالملموس الحياة المغربية، وتشخص بالدليل القاطع أن «الدولة المغربية كانت دائماً موجودة وحاضرة في كل جهة من البلاد، ولم يضعف وجودها خلال القرن التاسع عشر إلا بفعل الضربات المتكررة للقوى الاستعمارية»[1].

على أن تجديد تاريخ المغرب انطلاقاً من الأرضية الجذباء التي تشكلها مادة الوثيقة لن يتحقق إلا بضرورة «فحصه فحصاً أقل اندفاعاً، وأكثر صبراً، بل وبهمة لا تفتر». بيد أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هل يمكن اعتبار الإطار المنهجي الذي حدد ميكانزماته المؤرخ عبد الله العروي مجرد أماني ضاربة أطنابها في عمق المستقبليات! أم أن بواكير وإرهاصات تطبيق هذه المستلزمات تعرف الطريق نحو التبلور؟

من نافلة القول التأكيد أن قافلة التجديد والإقلاع بالبحث التاريخي في أفق تأسيس مدرسة وطنية متميزة قادرة على وضع تاريخ المغرب على سكته الصحيحة والحقيقية بدأت تشق الطريق بإصرار وصمت، وهذا يفسر ويعلل الطفرة النوعية والكيفية في مجال الكتابة التاريخية بالمقارنة مع مرحلة الستينات التي لا تعدو أن تكون في واقع الأمر مجرد ذر الرماد في العيون، زد على ذلك أن الكتابة التاريخية الجديدة تتميز بالانفتاح على التيارات والاتجاهات التاريخية العالمية؛ على أن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن كيف تعامل المؤرخ المغربي مع هذه التيارات والاتجاهات بمعنى آخر هل تم ترويضها وتطويعها بشكل ميكانيكي وتعسفي أم أنه أعاد إنتاجها وفق تجليات الواقع المغربي بإفراغها من محتوياتها وأوشامها الإديولوجية.

مما لا جدال فيه أن الدراسات التاريخية التي تطفح بها الساحة

---

(1) جرمان عياش: نفسه، ص 45.

الثقافية تعطي الدليل القاطع على مدى قدرة «حس الباحث المغربي التاريخي وحدسه على التفسير والتأويل والتعليل»[1].

وللوقوف على صحة ومصداقية هذه المعادلة سنحاول تسليط الضوء على نموذج من الدراسات التي كانت وما تزال مدار نقاش طويل ومستفيض.

تشكل أطروحة أينولتان للأستاذ أحمد التوفيق منطلقاً جديداً في مسار البحث التاريخي المغربي، وتستمد الأطروحة قيمتها وأهميتها العلمية من منهجها التركيبي المتميز الذي لا يقبل التأويل البعيد، وأسئلتها المسكونة بهاجس الرفض لكل أشكال وأنواع التسويف والشطط.

ومما يعكس صحة هذا المنحى امتداد قراءة الباحث إلى مساحات معرفية متباينة ومتشعبة شَملت الوثائق المخزنية والخصوصية، ففي الوجه الأول من هذه القراءة المنهجية اعتمد الباحث المنهج السوسيولوجي لتوضيح مورفولوجية البنية المكونة للأنسجة الإجتماعية ولأنظمة العلاقات السائدة، أما الوجه الثاني فيعمد إلى الإستفادة من مكتسبات التحليل الماركسي لتحديد أنمطة الإنتاج، أما الوجه الثالث فيتوخى الإستفادة من حصيلة النظريات الانتربولوجية.

على أن توظيف أحمد التوفيق لمجمل هذه النظريات والمناهج لا يعني البتة اجترار وتقمص مكوناتها وحيثياتها جملةً وتفصيلاً بل عمل على تطويعها وترويضها وغربلتها بشكل علمي وموضوعي من خلال تحديد مدى ديناميكيتها وفعاليتها من جهة ومدى سكونيتها وتحجرها من جهة ثانية.

أما فيما يتعلق بمؤشر التفسير والتحليل فقد توصل الباحث إلى فرضيتين أساسيتين الأول تتأسس على «ضعف نفوذ المخزن كلما تم

(1) عبد الله العروي: ثقافتنا في ضوء التاريخ، ص 28.

الابتعاد عن دائرة المركز»[1] والثانية تقوم على «سمة اقتصاد القلة»[2] الذي طبع المجتمع الانيولتاني خاصة والمغربي عامة.

أضف إلى ذلك أن الأستاذ أحمد التوفيق حاول على طول حلقات وفصول أطروحته الضرب على وتر أواليات التاريخ الاستعماري بوضعه تحت مجهر التحقيق والمراجعة من خلال تحديد ضوابطه المنهجية، ومحدداته الاديولوجية التي تصب في بوتقة تكريس وتبرير التدخل الاستعماري، وفي نفس الآن دشن شكلاً ونموذجاً جديداً في حقل الكتابة التاريخية يروم فك الارتباط مع التاريخ التقريري - الحدثي كمؤشر تمهيدي لنحت الخطوط العريضة للتاريخ الإجتماعي الذي يتوخى رصد التحولات الإجتماعية وتطورات البنى الإقتصادية، وبهدف تعزيز البحث التاريخي، وتعميق شرايين روافده المتشعبة، وفي أفق تجاوز سديمية الكتابات السوسيو - اقتصادية المحضة، حاول الأستاذ عمر أفا تسليط الأضواء على حقل لم تسبر أغواره بشكل عميق ودقيق اللهم بعض الإشارات الباهتة والشوارد المحتشمة والخجولة التي تحفل بها المصادر والمصنفات التاريخية ناهيك عن «صعوبة الحصول على تقاييد السوسيين ووثائقهم»[3] فيما يتصل بهذا الموضوع الذي اتخذ له عنواناً مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822 - 1906). بناء على ذلك امتدت قراءة الباحث إلى ركام هائل من «النماذج المتفرقة شملت الطرر والتقاييد والجداول، وشوارد النوازل، ومن الرسائل المخزنية ووثائق الخواص»[4] خاصة وأن تنقيح وتحقيق هذه المادة الخام يتطلب

---

(1) أحمد التوفيق: مساهمة في دراسة المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، اينولتان (1850ـ 1912) الجزء الثاني، ص 125.

(2) أحمد التوفيق: المرجع نفسه، ص 265.

(3) عمر أفا: مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر، (سوس 1822 ـ 1906)، ص 9.

(4) عمر أفا: المرجع نفسه، ص 9.

طول النفس والتسلح بالصبر لاستجلاء مضمراتها واستنباط مغلقاتها، فضلاً عن ذلك استثمر عمر أفا كل «ما هو معروف من مصادر تاريخ المغرب ومراجعه سواء تعلق الأمر بالتاريخ العام أو بتاريخ سوس»[1] ليشكل بذلك إضافة حلقة جديدة في سيرورة التاريخ المغربي؛ وأمام تشعب مشارب الكتاب، وتعدد مضاربه نقترح كشف النقاب فقط على بعض الخلاصات والاستنتاجات التي توصل إليها الباحث.

إن رصد مؤسسات ضرب السكة عبر تطورها التاريخي يكتنفه الغموض والإبهام وحكم ذلك يرجع بالأساس إلى أن «أغلبها أسدل عليها النسيان ستاره ولم تعد تذكر إلا أسماؤها مكتوبة على بعض القطع النقدية التي كتب لها البقاء»[2] ويسري هذا الضمور على المعلومات والمعطيات التي لا تعدو أن تكون مجرد إشارات عارضة وشوارد باهتة.

بيد أن ما ينبغي الإشارة إليه أن نشاط دار السكة في مختلف العصور «تميز بالتفاوت حسب وفرة المعادن أو ضرورة إعادة سبك القطع النقدية القديمة»[3]. وهكذا ففي عصور ما قبل القرن التاسع عشر تميزت دور الضرب بالانتعاش الملموس مستفيدة من ذهب افريقيا إلا أن هذه الوضعية لم «تستمر بعد نهاية العهد السعدي إلا قليلاً نتيجة كون الحكم المركزي لم يقو على السيطرة على المراكز الجنوبية (. . .) وقد تضاءلت هذه الاستفادة تدريجياً حتى انقطعت على ما يبدو وبعد منتصف القرن التاسع عشر بقليل»[4] نتيجة تضافر عوامل داخلية وأخرى خارجية أفضت في نهاية المطاف إلى إنهيار البقية الباقية من العملة النقدية، وقد أعقب هذا الإنهيار سلسلة من الإصلاحات المخزنية «لم تزد العملة المغربية

(1) عمر أفا: المرجع نفسه، ص 9.
(2) عمر أفا: المرجع نفسه، ص 22.
(3) عمر أفا: المرجع نفسه، ص 25.
(4) عمر أفا: المرجع نفسه، ص 36.

إلا استمراراً في التدهور ولم يزدد المجال النقدي إلا تعمقاً في الأزمة»[1].

ومن بداهة الأمور أن لا يخرج مجال سوس عن هذه القاعدة حيث تميز توظيف النقود بالمحدودية انطلاقاً من «كون النقود لا تعبر ـ في الحقيقة ـ إلا على كميات الإنتاج في صيغة نقدية مضافاً إليها تعقد بعض العادات السوسية التي تحولت إلى سلوك يؤثر في الإنتاج»[2].

خلاصة الكلام يمكن القول أن أطروحة عمر أفا تشكل مادة دسمة من حيث تقنية معالجة الموضوع الذي يعتمد الدقة في التحليل، والرصانة في استغلال المادة الوثائقية مما يدل إن كان الأمر يحتاج إلى دليل أن ملامح مدرسة تاريخية قادرة على استيعاب ميكانزمات الواقع المغربي، وإزالة كل أنواع الحواجز التي تحول دون انطلاقته تعرف الطريق نحو التبلور.

ومما تجب الإشارة إليه إن إيقاع البحث التاريخي ما تزال منحنياته في تصاعد مستمر حيث ظهرت سلسلة هامة من الأعمال المنشورة وغير المنشورة ونكتفي هنا بإيراد بعضها:

- علي المحمدي: مساهمة في دراسة المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر المجتمع الباعمراني وعلاقته بالسلطة
- عبد الرحمن المودن: إسهام في دراسة العلاقة بين المجتمع القروي في مغرب القرن التاسع عشر قبائل ايناون والمخزن.
- نعمة هراج التوزاني: الأمناء بالمغرب في عهد السلطان الحسن الأول.
- محمد أعفيف: مساهمة في دراسة التاريخ الاجتماعي والسياسي لواحات الجنوب المغربي: توات في القرن التاسع عشر.

إن القاسم المشترك الذي يطبع ويحكم طوبغرافية مجمل هذه

(1) عمر أفا: المرجع نفسه، ص 61 ـ 60.
(2) عمر أفا: المرجع نفسه، ص 263.

الأعمال التاريخية الضرب على وتر ميكاترمات الأديولوجية الاستعمارية وتنظيراتها المحبوكة في قوالب جاهزة وفي ذات الآن تحديد البدائل العلمية القمينة بنفض غبار الإهمال والنسيان عن تاريخ المغرب انطلاقاً من المادة الخام التي تشكلها الوثيقة بمختلف أنواعها كحافز أولي لضبط التوازن المعرفي بين الاسطوغرافية الاستعمارية والتقليدية. بيد أن المثير للانتباه في معمارية هذه الأعمال التاريخية الجديدة هو أن أغلبها أنصب بشكل عميق وكثيف على القرن التاسع عشر بماذا نفسر ونعلل سر تهافت المؤرخين المغاربة على القرن التاسع عشر؟ أين تكمن جاذبية القرن التاسع عشر؟ أو بتعبير أكثر إجرائية ما هي القضايا التي أسالت لعاب المؤرخين المغاربة؟ هل سر هذا التهافت يكمن في توفر المادة الخام من مخطوطات ووثائق ومصادر ومصنفات تاريخية أم يمكن إرجاع ذلك إلى أن القرن التاسع عشر يعتبر ميداناً ينتجع فيه الفكر الإستعماري على حد تعبير عبدالله العروي بناء على ذلك انهمك المؤرخون المغاربة بنهم على دراسته وتطهيره من أنياب النظرية الميتروبولية أم أن ذلك يرجع بالأساس إلى نوعية الأسئلة وعلامات الاستفهام التي يستحيل القفز على أليافها إلا بتقديم إجابات تشفي الغليل.

مما لا شك فيه أن القرن التاسع عشر يشكل منعطفاً جديداً في صيرورة التاريخ المغربي حيث سلسلة متتالية الحلقات من «الضغط العسكري، والمعاهدات التجارية اللامتكافئة والانتزاع التدريجي لعناصر السيادة»[1]. وقد واكب بالطبع هذا المسلسل الاخطبوطي عمليات استكشاف واسعة لذاكرة التاريخ المغربي من خلال «البحث في عين المكان على الوثائق التي تسمح بدراسة المغرب والتصرف في نظامه الاجتماعي، وحياته اليومية ليس فقط من خلال الكتب المؤلفة. والمخطوطات ولكن أيضا من خلال المعلومات الشفوية. ومن خلال تقاييد القبائل والزوايا والعائلات (. . .)

(1) عبد الأحد السبتي: التاريخ الإجتماعي ومسألة المنهج، ملاحظات أولية، منشور ضمن البحث في تاريخ المغرب، ص 44.

وذلك قصد خلق الأرشيف المغربي وبيبلوغرافية المغرب للقبائل المغربية والمدن والزوايا والبحث عن جذورها التاريخية والتعرف على النزعات القبلية، وعلاقات الولاء ودراسة المؤسسات والعادات للتعرف في نهاية المطاف على الواقع معرفة دقيقة من شأنها أن تسهل عملنا في الميدان». نستشف أذن أن القرن التاسع عشر ترعرعت في رحمه سلسلة من التحولات البنيوية التي مست هياكل الاقتصاد والمجتمع والثقافة الشيء الذي هيأ الأرضية لقوننة الإحتلال المباشر في مرحلة لاحقة وهذا يؤشر عن استحالة وتعذر القفز على ألياف نسيج القرن التاسع عشر إذ الضرورة تقتضي خلخلة ميكانزماته، وزعزعة ثوابته ومسلماته لاستجلاء عناصر التقاطع والاستمرارية التي وسمت بميسمها عوامل التأخر التاريخي الذي ينوء تحت وطأته المجتمع المغربي ورسم المنحنيات الكفيلة لتجاوزه.

على أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هل الضرورة العلمية تقتضي إعطاء الأولوية المنهجية والأسبقية الابستمولوجية للرأس على بقية الأعضاء الأخرى؟ أو بعبارة أُخرى ما هو حظ ونصيب الحقب التاريخية الأخرى من قديمة ووسيطية وحديثة في منظور المؤرخين المغاربة؟ نسجل في هذا الباب أن الأطروحات الجامعية التي أفردت للحقب التاريخية الآنفة الذكر لا تعدو أن تكون مجرد ذر الرماد في العيون هذا فضلاً عن كونها تعد على رؤوس أصابع اليد الواحدة من هذا المنظور ما يزال الإهتمام بالحقب السابقة تعتريه المحدودية والعيق والإبتسار لأسباب يصعب بلورتها وسبكها في هذا الإطار ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- الإقتصار على المادة الخام المتوفرة من كتب الجغرافيا والرحلات، وكتب التراجم والمناقب والنوازل الفقهية، ولو أن تنقيح وتحقيق هذه المادة قد ينير طريق بعض الحقائق والوقائع التاريخية التي حشرت في طي الكتمان والنسيان.

- غياب الاهتمام بالحفائر الاركيولوجية التي تيسر وتسهل مأمورية إعادة

النظر، وتصحيح الكثير من الأخطاء والهفوات التي تكتنف إعادة المصدرية على اختلافها، لذلك فكل بلد يهمل هذا الحقل يحكم على نفسه بالبقاء خارج حلبة التاريخ المعاصر على حد تعبير المؤرخ عبد الله العروي.

ومما تجب الإشارة إليه أن التغييب والتهميش ليس وقفاً وقصراً على الحقب التاريخية القديمة والوسيطية والحديثة بل يسري وينسحب بنفس الحدة والحجم على تاريخ المرحلة الإستعمارية التي استبد واستأسد على كتابة وتدوين أحداثها ووقائعها المؤرخ الإستعماري.

تأسيساً على ذلك تبقى أبرز الثوابت العلمية في مجال البحث التاريخي فحص ودراسة آليات المجتمع المغربي بمختلف فتراته ومراحله دراسة وافية ومستفيضة اعتماداً ـ وهذا أضعف الإيمان ـ على ما هو موجود واستغلاله استغلالاً موضوعياً وعلمياً حالما تتوفر الشروط المادية لتأسيس مدرسة وطنية للحفريات كفيلة لسبر ليس فقط أغوار الحقبة الضاربة في القدم بل أيضا الحقبة المعاصرة من أجل أولاً تصحيح الكثير من المغالطات القدحية والأضاليل التاريخية وثانياً إعادة الاعتبار لتاريخ الشعوب الغير المكتوب والذي لم يكتب بعد وحالما يتوفر ويتحقق المؤشر أعلاه نقترح الإهتمام والعناية بالعناصر التالية:

- الاهتمام بنشر الوثائق والمخطوطات التاريخية التي أسدل عليها النسيان ستاره وبقيت سجينة الربائد الوطنية، والخزانات ودور الوثائق وهذا من شأنه أن يعزز مجال البحث التاريخي، ويلقي مزيداً من الأضواء على الغموض والإبهام الذي يكتنف حلقات التاريخ المغربي.

- العمل على استرداد الوثائق والمخطوطات النفيسة التي تعرضت للقرصنة والابتزاز من قبل أجهزة الاستخبارات الفرنسية أثناء حملات التفتيش التي طالت بيوتات الوطنيين زمن الحماية.

- العمل على ربط قنوات الاتصال بدور الوثائق المختلفة بالمانيا وتركيا

وانجلترا. . . الخ لأنه يستحيل فهم أي جانب من جوانب التاريخ المغربي فهماً دقيقاً ما دمنا ننظر إليه منعزلاً ودون أن نأخذ بعين الاعتبار مجاورته للغرب الأوروبي وضغوطه وعدائه على حد تعبير جرمان عياش.

- العمل على نشر الرسائل والاطروحات الجامعية على قلتها لتعبيد الطريق لجيل المؤرخين الشباب من أجل تبصيرهم إلى أدوات العمل والبحث التاريخي.

- إن تعميق الرؤية التاريخية وتوسيعها رهين ومرتبط بتنشيط عملية الترجمة بغية إثراء وتنويع البناء التاريخي فلا يعقل والحالة هذه أن تبقى بعض الأعمال التاريخية التي تركت - وما تزال - بصماتها الواضحة على طوبوغرافية التاريخ المغربي سجينة اللغة التي كتبت بها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- A. Laroui: Les origines sociales et culturelles du Nationalisme marocain (1830-1912) Paris, 1977.
- Jean Louis Miége: Le Maroc et l'Europe (1830-1894) PUF 1961.
- M. KABLY: Societé, Pouvoir et religion au Maroc à la fin de moyen âge: maisonneuve Larose, Paris, 1969.

على أن الترجمة لا ينبغي أن تتوقف فقط على الأعمال التي لها علاقة بتاريخ المغرب بل أيضا الأعمال التي ساهمت في بلورة ورصد الظاهرة التاريخية من زوايا جديدة ويتعلق الأمر في هذا الباب باطروحة F. Braudel

La méditerranée et le Monde méditerraneen à l'epoque de Philipe II Armand colin 1962.

خلاصة الكلام يمكن القول أن إيقاع البحث التاريخي المغربي مطبوع بطابع التجدد والاستمرارية حيث تتتابع سلسلة من الأبحاث والدراسات تروم تعميق وتوسيع دائرة المعرفة التاريخية من أجل تأسيس تاريخ السؤال أو سؤال التاريخ مرجعياته الحوار البناء والمثمر ومرتكزاته الهادفة محاولة رسم ملامح كتابة تاريخية جديدة تتحرى الدقة والموضوعية

في أفق هيكلة مدرسة تاريخية وطنية قادرة على وضع تاريخ المغرب على سكته الصحيحة مع الاستفادة من التيارات والإتجاهات التي استهدفت تأصيل البحث التاريخي.

الكتابة التاريخية وإشكالية المنهج

إن الحديث عن إشكالية المنهج في صيرورة التاريخ المغربي يستحق فعلاً وقفة متأنية ويستحق أيضاً أن تفرد له دراسة مستقلة، لذلك نقترح فقط تسطير بعض الإيماءات والإشارات المقتضية (سنكتفي فقط بتسليط الضوء على المنهج الحولي من خلال الإغراء والتأثير الذي مارسه، والأقطاب التي ساهمت في إرساء دعائمه ثم مدى ديناميكيته وإجرائيته في رصد التحولات البنيوية للمجتمع المغربي).

اقترنت سنة 1929 بالأزمة الإقتصادية التي اجتاحت العالم برمته تجلت عواقبها الوخيمة في تفسخ وانحلال البنية التحتية والفوقية؛ وقد أفرزت هذه الوضعية الشاذة قوالب فكرية جديدة تشخص الداء، وتستجلي عناصر الأزمة من أجل تذويب ذبيبها واستئصال شأفة خلاياها السرطانية، ولعل من أبرز التيارات الفكرية والإديولوجية التي تجاوز إشعاعها مجال ترعرعها مدرسة الحوليات إذ يعزى لها فضل تحرير التاريخ من أروقة البرلمانات وبلاطات الملوك والأمراء، وتوجيه الإهتمام إلى دراسة وفحص أحوال الأغلبية الصامتة أو المعذبين في الأرض الذين يمثلون الحلقة المفقودة والمغيبة في ضوابط ومقاييس المنهج التقليدي.

من هذا المنظور ارتكز المعيار المنهجي لمدرسة الحوليات على استغلال وتوظيف العلوم المساعدة كالرياضيات والفيزياء والإعلاميات والجغرافيا والاركيولوجيا والانتربولوجيا... الخ في مجال البحث التاريخي كحافز أولي لاستشفاف الثاوي الدفين بين دفتي الظاهرة التاريخية بطريقة يطبعها الدقة والشمولية حيث يسجل حضور البنيات والأنساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والنفسية... الخ وهذا ما عبر عنه أحد رواد المدرسة بقوله «إن كل ما ننفق فيه الوقت في دراسة الحوادث

السياسية والعسكرية ووقائعها ربما لا يكون في الحقيقة إلا الواجهة الظاهرة للتاريخ. . وإن التاريخ الحقيقي يقع وراء ذلك في حياة الناس العاديين ومستوى معيشتهم وأفكارهم وآمالهم ومخاوفهم»(1).

إنسجاماً مع ذلك توخّى مشروعها المستقبلي:

أولاً: المساهمة العملية في صياغة وبلورة مسح أركيولوجي شامل لتاريخ الإنسانية خاصة تاريخ الشعوب غير المكتوب والذي لم يكتب بعد.

ثانيا: نتيجة الإخفاقات والشروخ التي زعزعت الآلة الرأسمالية تجشمت مدرسة الحوليات عناء ومشقة «اعطاء بعد تاريخي زمني للمتغيرات الإقتصادية المختلفة التي يمكن حسابها من أجل إدراك الحلقات العميقة والظواهر ذات المدى الطويل»(2).

ثالثاً: توجيه ضربة قاصمة إلى مبدأ التخصص من خلال توظيف واستغلال حصيلة العلوم الأخرى في مجال البحث التاريخي توجت بتشكيل خلية عمل تتكون «من جغرافيين وعلماء اجتماع وعلماء اقتصاد وعلماء سياسة إلى جانب مؤرخين يعملون بتنسيق كامل من أجل بناء علم للإنسان يتجاوز حدود التخصصات»(3).

هذه باختزال شديد جداً (بعض) المنطلقات النظرية التي توخت الحوليات سبكها على أرض الواقع. أما أقطاب هذا التيار الجديد فكثيرون، لذلك سنكتفي بكشف النقاب عن أقطاب شكلوا محطات اساسية في مسيرة المدرسة، وأخيراً تحديد مدى ديناميكية وإجرائية تطبيق هذا المنهج الجديد على الواقع المغربي؟

---

(1) نقلا عن مصطفى أبو ضيف: منهج البحث التاريخي بين الماضي والحاضر، ص 129.

(2) فرانسوا دوس: شخصيات ومذاهب فكرية مجلة المنار العدد 4 أبريل 1985، ص 147 ـ 148.

(3) فرانسوا دوس: المرجع نفسه، ص 148 ـ 149.

يتفق أغلب الباحثين أن لوسيان فيكر ومارك بلوخ يعزى لهما قصب السبق في وضع لبنات وقواعد التأسيس أي تأسيس نموذج جديد في مجال الكتابة التاريخية يعطي الأولوية والأهمية للبنى الاقتصادية والاجتماعية التي ظلت منطمرةً في إسار الإهمال والتهميش انسجاماً مع هذا الطرح توج مارك بلوخ مسيرة المدرسة الجديدة بكتابه La Société Féodale (1935) محققاً بذلك «فتحاً جديداً في التأريخ للعصور الوسطى وتحليل مجتمعها الإقطاعي تحليلاً اقتصادياً واجتماعياً بالغ العمق»[1].

بيد أن أخصب مرحلة يمكن تسجيلها على تاريخ المدرسة مرتبطة بتخريجات المؤرخ فرناند بروديل F. Braudel التي ضمها كتابه La méditerranée et le monde mediterranean à l'epoque Philipe II. إن عنوان الكتاب يفصح هو ذاته عن مضمونه حيث حاول تجسيد أهمية وفعالية المؤشر الجغرافي في ميلاد حضارة البحر المتوسط. على أن ثنائية العنوان (المجال ـ الإنسان) وتقديم الأول على الثاني تكمل أكثر من دلالة وبعد نظر إذ يكشف النقاب عن الوزن والثقل الذي يمثله المجال في صيرورة التاريخ المتوسطي وهذا ما اصطلح عليه Géohistoire.

هذا من جهة ومن جهة أخرى وضع بروديل ثلاث مكونات أساسية للتاريخ: الزمن الجغرافي، الزمن الاجتماعي، الزمن الفردي؛ على أن المكون الأول يحظى بالأولوية والمشروعية في كل عملية تاريخية.

أما بالنسبة للشق الثاني من السؤال فيتعلق بمدى ديناميكية وإجرائية تطبيق هذا المنهج الجديد على الواقع المغربي.

مما لا جدال فيه أن الأرضية التي اختمرت وترعرعت فيها مدرسة الحوليات لا تمت بأية صلة أو علاقة للواقع المغربي الذي له خصوصياته ومميزاته فهل أخذ المؤرخ المغربي بعين الاعتبار هذه الخصوصيات؟

---

(1) حسين مؤنس: التاريخ والمؤرخون، ص 185.

إن مدرسة الحوليات قطعت أشواطاً طويلة في ميدان البحث التاريخي متى أصبحت جميع الحقول المعرفية تعاني داء التخمة ومرض السيولة بل يمكن الحديث إن صح التعبير عن أزمة في الموضوع، وبالمقابل نجد التاريخ المغربي يعاني فقط أزمة ومرض إعادة الكتابة. فهل هذا يعني أنه محكوم على المؤرخ المغربي طرق أبواب المواضيع التي تقترحها المدرسة؟ أم عليه أن ينطلق من حيث ابتدأ منظرو هذا التيار؟ مهما يكن من أمر فإن إرهاصات وذيول المنهج الحولي يشق طريقه إلى صميم البحث التاريخي المغربي من خلال سلسلة من الأعمال التي استوعبت ميكانزمات هذا التيار وحاولت تطبيق حصيلة أجهزته المنهجية والنظرية والمفاهيمية، على أن هذا التطبيق يستوجب أولاً الحيطة والحذر وثانياً ينبغي الأخذ بعين الإعتبار أن تجديد تاريخ المغرب باستغلال تقنيات البحث المعاصر «مشروع في الحقيقة مواز لتحديث المجتمع لأنه بقدر ما تصبح الهياكل الإجتماعية المغربية حديثة بقدر ما تتوفر وسائل العلم والتكنولوجيا ويرتفع مستوى البحث ويتهيأ الذهن للإبداع والتطبيق»[1].

(1) عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب، ص 23.